

## كلمة الوزير الأول خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال قمة داکار الثانية حول تمويل المنشآت في إفريقيا

داكار، 2-3 فيفري 2023

فخامة الرئيس ماكي صال، رئيس جمهورية السنغال الشقيقة، ورئيس الاتحاد الإفريقي،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،

معالي السيدة ناردوس بيكلي توماس، الأمينة التنفيذية لوكالة التنمية للاتحاد

الإفريقي-نيباد،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنقل إليكم تحيات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وتمنياته بالنجاح الكامل لأشغال هذه القمة الهامة، التي تُعنى بتمويل وتطوير المنشآت في إفريقيا.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بدور الرئيس ماكي صال، رئيس الاتحاد الإفريقي، وجهوده الجديرة بالثناء في الدفاع عن المصالح الإفريقية صوب تحقيق "إفريقيا التي نريدها" تماشياً مع تطلعات أجندة الاتحاد الإفريقي 2063.

فقبل أيام فقط، انعقدت هنا بداكار قمة هامة حول الأمن الغذائي، وها نحن اليوم، بمبادرة من الرئيس ماكي صال، بصدد تعزيز جهودنا المشتركة لتطوير البنية التحتية في إفريقيا، خدمة لأهداف التنمية التي نصبوا إليها جميعاً.



كما أود أن أحيي جهود الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية AUDA-NEPAD، التي تعد الجزائر أحد أعضائها المؤسسين، بهدف مضاعفة المساعي تجاه شركاء إفريقيا الدوليين لضمان التمويل اللازم للبنى التحتية الرئيسية المدرجة في برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA).

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي،

على غرار قمة داكار الأولى في عام 2014، فإن اجتماعنا اليوم يؤكد وعينا المشترك بالدور الحاسم للبنى التحتية في مسار التنمية الاقتصادية لإفريقيا، وهو ما يجعله ساحة حقيقية لبحث السبل والوسائل الكفيلة بتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الرائدة المدرجة في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، لاسيما منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAf).

وفي هذا السياق، فإن للجزائر قناعة ثابتة بضرورة تسريع التكامل الإقليمي لقارتنا، كسبيل وحيد لمواجهة تحديات التنمية وإنهاء تهميش إفريقيا في مسار العولمة. وهي قناعة جعلت الجزائر تضع في صلب أولويات عملها الإفريقي أهمية تجسيد برنامج تطوير البنى التحتية في إفريقيا (PIDA) ذلك أنه يَنْشُدُ التكامل والاندماج الإقليميين، ويشكل، من هذا المنطلق، قوة دافعة للنمو الاقتصادي والمستدام والشامل.

ومع ذلك، تكشف التحليلات المقارنة مع مناطق أخرى من العالم عن معدل منخفض لحجم التجارة البينية في إفريقيا، الذي لا يتجاوز 16٪، في حين يبلغ نسبة 60٪ في القارتين الأوروبية والآسيوية، وهو ما يرجع أساساً إلى العجز المسجل في البنية التحتية الحديثة والنوعية في قارتنا.



وإذا كان دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ يعكس تنويجًا لمسار طويل الأمد يهدف إلى تشجيع التجارة البينية وخلق فرص العمل، وتحسين الحياة اليومية للمواطنين الأفارقة، فإنه يحملنا أيضًا على تكثيف جهودنا من أجل تحقيق الأهداف المحددة في إطار برنامج PIDA.

وانطلاقاً من مبدأ التَّمَلُّك (appropriation)، فإن إرساء أطر تعاون مربحة للجانبين بين إفريقيا وشركائها الرئيسيين من شأنه المساهمة في تصور إجراءات ومبادرات تعزز من قدرتنا على حشد الموارد المالية عبر مساهمات المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وشركاء التنمية، وكذلك القطاع الخاص، مما سينعكس لا محالة بالإيجاب على وتيرة إنجاز البنى التحتية في إفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، مع الرفع من مشاركة القطاع الخاص، يمثل أيضًا سبيلاً واعداً، بالنظر إلى قدرة هذه الشراكات على تخفيف العبء على ميزانيات الدول الإفريقية، وتقليل المديونية المفرطة مع الاستفادة من الابتكارات التي طورتها الشركات الخاصة.

وإذا كان على المستثمرين الأفارقة والأجانب اغتنام الفرص الموجودة في العديد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتقديم الخبرة والمعرفة التي تحتاجها البلدان الإفريقية، فيتعين في المقابل، على هذه الأخيرة، تهيئة مناخ مواتٍ للفعل التجاري والاستثماري، عبر الرفع من جاذبية القطاعات الحيوية للاستثمارات، وعلى رأسها البنى التحتية والمنشآت القاعدية.



السيد الرئيس،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

كانت الجزائر ولا تزال ملتزمة تماما بالعمل على تعزيز المساعي الرامية إلى تحقيق الاندماج القاري، وهو ما تُرجمُه الطبيعة الاندماجية لمنشآتها القاعدية وبُنأها التحتية الوطنية، حيث أنها ومنذ حادثة عهدا بالاستقلال، أطلقت مع دول الجوار، أحد أوائل المشاريع الاندماجية في قارتنا، من خلال الطريق العابر للصحراء الذي يبلغ طوله قرابة 10.000 كيلومتر،

مع محور رئيسي إلى نيجيريا عبر النيجر وتفرعات تربط الجزائر وتونس ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد، مُشكِّلاً بذلك حافزا ومُسَرِّعاً للتكامل الاقتصادي، كونه يمتد على ثلاث مناطق أفريقية (الشمال، الغرب، الوسط).

وقد اتفقت الدول المعنية بهذا المشروع الاستراتيجي في شهر جوان من سنة 2022 بالجزائر، على جعله رواقا اقتصاديا مندمجا، بما يتوافق والرؤية الجديدة للبنى التحتية المكرسة في مخطط العمل الثاني للأولويات، المُنبثق عن برنامج PIDA.

بالإضافة إلى ذلك، بادرت الجزائر أيضا مع الشقيقة موريتانيا إلى وضع الترتيبات القانونية والإجرائية والمؤسسية من أجل إنجاز طريق يربط مدينة تندوف الجزائرية بالزويرات الموريتانية، على مسافة تقارب 800 كلم، ليصل بذلك الجزائر بغرب إفريقيا، خاصة وأن موريتانيا والسنغال، وتحت إشراف صاحبي الفخامة الرئيس ماكي صال والرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، قد أطلقتا في نوفمبر 2022 أشغال بناء جسر "روصو" الذي يربط بين البلدين.

كما أن شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء، بطول 4500 كيلومتر، التي ستربط الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، ستسمح بتطوير الاقتصاد الرقمي ورأب الفجوة الرقمية في المنطقة، وتحقيق نقلة نوعية في جميع المجالات.



وإن بلادي حريصة أيضا كل الحرص على تجسيد خط أنابيب الغاز لاغوس-الجزائر، الذي تعكف، بمعية كل من النيجر ونيجيريا الشقيقتين، على متابعته وتسريع وتيرة إنجازه. وأود، في هذا الشأن، أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية مواءمة المشاريع المسجلة في برنامج PIDA مع أهداف أجندتنا القارية لسنة 2063، مع ضرورة التقيد بإجراءات الاتحاد الإفريقي المتعلقة باختيار المشاريع، لاسيما ما تعلق منها بالموافقة المسبقة للدول المعنية بالمشاريع المختارة، إعمالا للميثاق التأسيسي لمنظمتنا. وفي ختام كلمتي، وإذ أجدد انخراط الجزائر التام والفعال في مساعينا المشتركة لتحقيق الاندماج القاري وتطوير البنية التحتية في قارتنا، فإنني أؤكد من هذا المنبر أن تنفيذ مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، يعتمد في آن واحد على تصور مشترك واندماجي للمشاريع الوطنية، وتنسيق مستمر، في إطار مبادئ التضامن والوحدة التي يفرضها التزامنا الجماعي بتحقيق إفريقيا قوية وصامدة ومزدهرة، لمساعينا الدولية لحشد الدعم اللازم لتجسيدها.

ونظن أن أولى هذه الخطوات هو الالتزام بالعمل الجماعي من أجل تحرير إفريقيا من عبئ المديونية وخدمة الديون التي إن لم تجد حلا عمليا ونهائيا، فإنها ستشكل العائق الرئيسي لمسار التنمية الشامل الذي سطرته إفريقيا.

وأشكركم على كرم الإصغاء.

